

تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)

الباحثة حنان جمعة(*)

أ.د. وحيدة جبر خلف(**)

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية العراقية وبسلسلة زمنية امتدت (١١) سنة من (٢٠١٠-٢٠٢٠), وأصبح هذا الموضوع أحد المواضيع المهمة لنجاح عمل المصارف التجارية وتطوير أداء مهامها واعتمدت منهجية البحث على الأسلوب التحليلي لأنه أكثر ملائمة لطبيعة البحث في مجاله ومعالجته . وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات منها ان تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية ساعد صانعي السياسات والمنظمين من تحديد نقاط القوة والضعف , لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمات أو انتكاسات تعرفل عمل المصارف , فيما أوصت الدراسة بتطوير آليات التعامل مع المخاطر المصرفية , وذلك من خلال توضيح بعض الأساليب المصرفية , ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية لتقويم العلاقة بين مؤشرات السلامة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: السلامة المصرفية , مؤشرات السلامة المصرفية , المصارف التجارية العراقية

المقدمة

تعد السلامة المالية من المواضيع التي لها دور فاعل في تسير عمل المصارف التجارية , إذ احتل هذا الموضوع أهمية جوهريّة في الوقت الحاضر بسبب التحديات التي تواجه المصارف التجارية بكل ما تحمله من قوى واتجاهات , ومن هذا المنطق يحاول البحث التعرف على موضوع السلامة المالية في المصارف التجارية العراقية وتحليل العلاقة بين مؤشراتاتها المالية.

(*) كلية الإدارة واقتصاد الجامعة المستنصرية

(**) كلية الإدارة واقتصاد الجامعة المستنصرية

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث في عدة تساؤلات هي (كيف يمكن للمصارف التجارية أن تحقق عمل السلامة المصرفية, ما مدى قدرة المصارف التجارية على أداء دورها للوصول إلى السلامة المصرفية, كيف يكون تأثير مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية العراقية).

أهمية البحث

تتخذ السلامة المصرفية أهمية كبيرة في عمل المصارف التجارية, بسبب ما تتعرض له المصارف من أزمات ومشاكل مالية ذات تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي, إضافة إلى أن موضوع السلامة المالية يعد جزءاً من الإستراتيجية الاقتصادية الأكثر شمولاً في دفع الاقتصاد المحلي و الدولي نحو التطور والنمو المصرفي.

فرضية الدراسة

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية هي (ما هي علاقة المصارف التجارية العراقية بمؤشرات السلامة المصرفية).

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى عرض نظري لمفهوم السلامة المصرفية, وتحليل أهم مؤشرات المالية في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

حدود البحث

الحدود المكانية : المصارف التجارية العراقية .

الحدود الزمنية : البيانات المالية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

دراسات سابقة

أولاً :- الدراسات العربية

١- دراسة (طلحي, ٢٠٢١, مقررات اتفاقية بازل III لتحقيق السلامة المالية في القطاع المصرفي البلجيكي)

٢- هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه مقررات اتفاقية بازل في تدعيم وتعزيز السلامة المصرفية, كما عرضت الباحثة بعض النسب والمؤشرات المالية, وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها اهتمت هذه الاتفاقية بالمعايير الاحترازية الجزئية والكلية مما يسمح لها بالمساهمة في ضمان السلامة المصرفية, فيما أوصت الدراسة يجب على المصارف أن تركز أكثر على اختبارات الضغط لمختلف المخاطر, وذلك من خلال قيامها بتطوير فرضيات الضغط من أجل تحديد نقاط قوتها وضعفها ومقدرة متى قدرتها على البقاء والصمود في ظل الظروف المالية غير المواتية.

٣- دراسة (حكيم براضية , ٢٠١٥ , إدارة مخاطر السيولة كمدخل لتحليل سلامة النظام المالي) تناولت الدراسة اثر مخاطر السيولة على سلامة واستقرار النظام المالي , وهدفت إلى تحليل ودراسة النظام المالي, وتركز الاهتمام على مخاطر السيولة التي تهدد الاستقرار المالي, وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان الإصلاحات التنظيمية من شأنها ان تعزز النظام المالي للمصارف التجارية وتقلل أزمات مخاطر السيولة , كما أظهر النموذج القياسي المقدر والخاص بتوضيح العلاقة بين مخاطر السيولة كمتغير مستقل والنظام المالي كمتغير تابع بوجود العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين

ثانياً:- الدراسات الأجنبية

1- دراسة(Zotti&Barra,2017, Study analyzing the relationship between the performance of banks and financial safety)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير العلاقة بين المصارف التجارية الإيطالية والاستقرار المالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) بين دول مختارة و أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المصارف التجارية الإيطالية والاستقرار المالي , و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها , أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الشمول المالي عن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

2- دراسة(Adiana Apatachioae,2013, Central Banks and Financial Stability)

تمثلت مشكلة الدراسة في فهم وتحديد التحديات التي ستواجهها المصارف المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي. هدفت الدراسة إلى عرض وجهات نظر مختلفة حول دور المصارف المركزية في تحقيق السلامة المالية والتحديات الناشئة أمام المصارف المركزية لأداء هذا الدور، مع إبراز الحاجة إلى توسيع مهام المصرف المركزي ليشمل بما في ذلك الحفاظ على الاستقرار المالي فضلاً عن الأدوار التقليدية المتمثلة بوضع وإدارة السياسة النقدية، والحفاظ على استقرار الاسعار والاستقرار النقدي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : السلامة المالية من السمات المهمة للنظام المالي ومن المقبول أن تؤدي المصارف المركزية دوراً مهماً في الحفاظ على الاستقرار المالي وقد تستخدم بعض الميزات المهمة التي ستساعد في أداء هذا الدور، على سبيل التمثيل قيامها بإدارة نظام المدفوعات، وتنظيم عمل الجهاز المصرفي والإشراف والرقابة عليه وضمان الودائع ودور المقرض النهائي للمصارف

المبحث الأول

الماهية والركائز الأساسية لمفهوم السلامة المصرفية

لقد أثار موضوع السلامة المصرفية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بعد الأزمات العديدة التي عصفت بالنظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص , وقد تركت آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي , إذ ظهرت العديد من الهزات القوية التي تعرضت إلى الصناعة المصرفية خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية والمالية

المتعلقة بحجم المخاطر التي تحيط بالقطاع المصرفي , الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود معايير وآليات موحدة لتحسين مستوى سلامة القطاع المصرفي .

وقد كان الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي في العقود الماضية هدفا متزايدا الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية لأن وجود السلامة المصرفية يساعد على رفع كفاءة الوساطة المالية وتوجيه وتوظيف الموارد بصورة سليمة وعادلة بين القطاعات المصرفية والأنشطة الاقتصادية , ولذلك فإن حالة عدم تحقيق السلامة المصرفية تعد عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي فضلاً عن العبء المالي وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذا فإن مفهوم السلامة المصرفية من أهم التحديات التي تواجه القطاعات المصرفية على المستوى المحلي والدولي

أولاً :- مفهوم السلامة المصرفية Banking Safety Concept

تعرف السلامة المصرفية بأنها عملية تركز على تدقيق العمليات والأنشطة الاقتصادية من خلال مراقبة المخاطر المصرفية (Frederic, 2005, 230). وتعرف على أنها النظام المصرفي الذي يتسم بالإمكانات وتوزيع الموارد المالية بكفاءة , بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل (الادخار , الاستثمار , الاقتراض , الائتمان المصرفي , خلق السيولة وتوزيعها ... الخ) (Main, 2007, 129). كما عرفت بأنها الحالة التي يكون فيها استقرار النظام المالي يهدف إلى تحديد القدرة على (التخصص الفعال للموارد الاقتصادية , وتقييم وتسعير المخاطر المصرفية , الحفاظ على أداء عمل المصارف التجارية) التي تعمل بشكل جيد من أجل الوصول إلى الاستقرار المصرفي (Schinas, 2004, 8), ويمكن النظر إليها على أنها مؤشرات المتانة الرصينة للمؤسسات المالية والمصرفية , والتي تلعب دورا بارزا في تحديد مستويات الأداء المالي للقطاعات المصرفية وتحديد نقاط القوة والضعف للنظام المصرفي (Gersl and Hermank, 2006, 22) أو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل القطاعات المالية بهدف تحقيق السلامة المصرفية على المستوى الفردي للوصول إلى الاستقرار المالي للنظام المصرفي ككل (هداش وممدوح , 2021, 210) وعرفت على أنها قدرة المصارف على تحمل الأوضاع العدائية الصعبة مثل التغيرات الجوهرية التي تحدث في القطاع المصرفي , الكوارث الطبيعية , التحرير المالي , الأزمات الاقتصادية , فهو بذلك يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأس ماله واحتياطياته (طلحي, 2021, 371).

ومما سبق ترى الباحثة أن السلامة المصرفية هي مجموعة من التدابير وإجراءات الاحترازية التي تطبق على المصارف التجارية إذ تجعلها بوضع احترازي جيد قادر على التنبؤ بالأزمات المستقبلية وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالمصارف التجارية .

ثانياً :- أهمية السلامة المصرفية

تعد أهمية السلامة المصرفية الركيزة الأساسية لأي عملية نمو اقتصادي ; كما يعد القطاع المصرفي قلب الحياة الاقتصادية , الذي يعمل على تغذيته بالأموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة

لكافة الأنشطة الاقتصادية , وأن أي هزة في وحدة القطاع المصرفي قد تتبعها هزات ارتدادية تعود إلى وقوع أزمات اقتصادية , وتظهر أهميتها بصورة عامة عن حدوث عدم وجود الرقابة على المصارف التجارية (فمثلاً قد تحجم المصارف عن تمويل المشروعات المربحة ؛ بسبب انحراف أسعار الموجودات والسلع بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية , أو قد يحدث خلل في نظم المدفوعات يؤدي إلى عدم تسوية المدفوعات في أوقاتها .

تكمّن أهمية السلامة المصرفية في توفير ما يأتي (Stability, 2017, 17) :-

١. اللامركزية والتنوع :- يمكن أن تؤدي إلى الحد من الصدمات التي تحدث في القطاع المصرفي فعند وجود عدد من المصارف في القطاع المالي , فإن فشل إحدى هذه المصارف لا يؤثر على القطاع المالي للمصارف الأخرى .
٢. الشفافية :- أن وجودها يقلل من عدم تماثل المعلومات وتمكن من تقييم المخاطر بدقة أكبر وبأسعار أفضل , كما أنها تعزز من أهمية إنشاء الأدوات المصرفية عند تعرضها للمخاطرة وتحسن من قدرة المشاركين (المساهمين) في أداء عملهم في القطاع المصرفي .
٣. الكفاءة :- وتبرز دورها في العمليات المصرفية إذ أنها تمثل قدرة المصرف على استخدام موارده في المدخلات بأعلى درجات الكفاءة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية كما أنها تسهم في تحقيق مكاسب عامة في النظام المصرفي والاقتصاد الحقيقي .
٤. الوصول إلى الخدمات المصرفية وملاءتها :- إذ يؤدي الحصول على الخدمات المصرفية وملاءتها على سلامة القطاع المالي ؛ والحفاظ عليه من الصدمات الخارجية التي تزعزع حركة القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.
٥. وتنعكس أهمية السلامة المصرفية بكونها توفر النظام النقدي الذي يعمل بطريقة تتناسب مع احتياجات المصارف على مستوى الاقتصاد ككل , كما أنها تعمل على وجود بنية تحتية كفوءة للمصارف مع تمتع العملاء فيه بقدرة تنظيمية عالية وممارسة أعمالهم في ظل إطار قانوني واضح , فضلاً عن متانة وسلامة البيئة الاقتصادية الكلية الذي يعمل من خلالها النظام المصرفي (عبد الله, ٢٠١٩, ١٥) .

ثالثاً :- الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية

تتطوي السلامة المصرفية على مجموعة من الركائز الأساسية تكمن فيما يأتي (Batunanggar, 2007, 5) :

١. استقرار الظروف الاقتصادية الكلية.
٢. توفير بنية تحتية آمنة وسليمة .
٣. التنظيم الرقابة الفعالة على المصارف التجارية بشكل سليم.

٤. السعي إلى نظام مالي وكفوء وتنافسي .
٥. ضمان الأمان , وسلامة الأدوات المصرفية الأخرى (الإقراض والاقتراض)
٦. الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ونزاهة نظام المدفوعات الوطنية.
٧. العمل على تنظيم القطاع المالي والمصرفي لضمان سلامته ولحماية الجمهور والاقتصاد من الفزع المصرفي .
٨. حماية الزبائن أو العملاء من تعسف القطاعات الخاصة بمنح الائتمان.
٩. العمل على متابعة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بعمل النظام المصرفي, ولاسيما الاقتراض أو الإقراض , خلق الائتمان وإدارته.
١٠. القدرة على تقييم المخاطر المصرفية وتحديدتها وتسعيرها وإدارتها بشكل كفوء.

١١. فالنظام المصرفي لكي يتمتع بسلامة مصرفية , لابد أن يكون هذا النظام قادر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة , أي السماح بأن يكون القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية, والوقوف على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات للجمهور , والسماح أيضا بمقارنة الأوضاع, من خلال المؤشرات عبر النظم المالية , وأن اغلب الدول تلجأ إلى ممارسة نوعين من هذه الركائز للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي أولهما: الوقاية للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المصرفية وثانيهما: العلاج ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويرها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين المصارف (يوسف, ٢٠١٩, ٢٩٠) .

المبحث الثاني

مؤشرات ومعايير السلامة المصرفية

أن الاهتمام المتزايد من قبل المصارف في موضوع السلامة المصرفية نابع من مسؤولية وجود نظام مالي سليم ومستقر , وأن الحفاظ على هيكل النظام المصرفي يقلل من المخاطر المحتملة الذي تحدث , فإن ذلك سيشجع المصارف على سلامة النظام المصرفي, وأن الهدف الأساسي لمؤشرات السلامة المصرفية هو المساهمة في زيادة شفافية النظم المصرفية والحصول على صورة أكثر وضوحا لنقاط قوة وضعف هذه المؤشرات . وتتكون مؤشرات السلامة المصرفية بين (٣٩) مؤشر , تهدف إلى سلامة القطاع المصرفي , منها (١٢) مؤشر وقائي جزئي, والتي يطلق عليه بالمجموعة الجوهرية (الأساسية) The core set , والتي يتم الحصول على بياناتها من خلال عملية الإشراف والرقابة , أما المؤشرات الأخرى فتتمثل (٢٧) مؤشر للسلامة المصرفية وتسمى بالمجموعة المساعدة أو الداعمة , وهي مؤشرات إضافية , وعادة ما تسمى بالمؤشرات الاحترازية الكلية , تتمثل في كفاية رأس المال , جودة الأصول , جودة الربحية , كفاية السيولة (محمد, ٢٠١٦, ٥٦) , وفيما يأتي توضيح هذه المؤشرات:

أولاً :- مؤشرات السلامة المصرفية

١ - مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy indicator

أن كفاية رأس مال المصرف وملاءته المالية تحققان له المناعة ضد مخاطر الصدمات المصرفية المرتبطة بالتطورات السالبة في بيئة الاقتصاد الكلي والتقلبات في أسعار الصرف، والمخاطر الائتمانية، وأسعار الفائدة، وأن هذه المؤشرات تتيح نتائج قيمة للسلطات الرقابية، للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية، إضافة إلى ذلك أنها تعطي مؤشراً هاماً لقياس المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف. كما يجب على المصرف الإفصاح عن نسب رأس المال القائمة على المخاطر والمحسوبة، ويجب أن يتضمن هذا الإفصاح معلومات كافية لتمكين المستخدم من تقييم ما إذا كان رأس المال متاح كافياً لمواجهة مخاطر الائتمان، ومتطلبات المخاطر الأخرى، ويحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به إذ أنه يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر غير المتوقعة، وكلما ارتفعت درجة ملاءة المصرف انخفضت تبعاً لذلك احتمالية إعسار المصرف وبالعكس (61,2002 Consultative).

٢ - مؤشرات جودة الأصول Asset quality indicators

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على، مدى موثوقية مؤشرات جودة الأصول؛ إذ أن مخاطر الإعسار المالي للقطاعات المصرفية، تكون في أغلبها من نوعية هذه الأصول، فضلاً عن قدرة القطاعات المصرفية على تحويل الأصول إلى سيولة؛ كما يؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول مخاطر الائتمان، والتي تشمل العمليات خارج الميزانيات والمتاجرة بالمشتقات المالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، ٥).

ويندرج تحت هذه المؤشر نوعين من المؤشرات هما (عبد القادر، ٢٠٠٩، ١٦):

١ - **المؤشرات المتعلقة بالقطاعات المقرضة:** إذ تتعلق هذه المؤشرات بالتركيزات الائتمانية، لأن هذا التركيز يساعد التسهيلات الائتمانية إلى تطورات وانكشاف القطاع المصرفي، كما تشمل الافتراضات المتعلقة بالعملة الأجنبية إذ أنها تجعل المصارف عرضة لمخاطر أسعار الصرف، وانتقال هذه المخاطر (المخاطر الائتمانية) إلى القطاعات المصرفية المقرضة، كما أنها تشمل القروض غير العاملة إذ أن زيادتها يؤدي إلى ضعف محفظة الإقراض التابعة للقطاع المصرفي وينعكس هذا على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل ودرجة الإعسار المصرفي.

٢ - **مؤشرات القطاعات المقرضة:** أن جودة القرض في القطاعات المقرضة تعتمد على سلامة المؤشرات المصرفية للقطاعات المقرضة، وأي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالحسبان احتمال قدرة المقرض على سداد القروض وهذا النوع من المؤشرات نسبة الدين إلى حقوق الملكية، يمكن أن ينظر إليها كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المصارف المقرضة، كما يشمل ربحية قطاع الشركات إذ أن انخفاضها يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق

الإعسار المالي بالنسبة للقطاعات المصرفية , وهناك مؤشرات أخرى قد تشمل التدفقات النقدية كمؤشر الفوائد التي تتضمن نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد .

مؤشر جودة الربحية Profitability quality index

تحتل الربحية أهمية كبيرة في القرارات المتخذة بالمصارف التجارية , فهي تشمل العلاقة بين الإيرادات التي حققتها الوحدة المصرفية وبنود الاستثمارات, وتعد الربحية المصدر الأساسي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف , وتبعث الربحية إلى جمهور المودعين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين برسائل طمأنة على أموالهم المستثمرة في المصرف؛ وهذا المؤشر يعد دالة على كفاءة الإدارة في استخدام الأموال المتاحة بكفاءة عالية (Capraru & Ihnatov, 2014, 588)

مؤشر كفاية السيولة Liquidity Adequacy Index

تتبع أهمية السيولة في المصرف التجاري من كونها مؤشر لتعزيز أهداف عملاء المصرف , وأصحاب المصالح والتي تظهر قدرة المصرف على الاستجابة السريعة لتوقعاتهم, وعند تقييم هذا المؤشر لابد للمصرف من احتساب المستوى الحالي لها, فضلاً عن الحاجة المستقبلية وفق الاحتياجات التمويلية المتوقعة , فكلما التزمت المصارف بالحدود المقررة للاحتفاظ بالأصول السائلة أثر ذلك إيجابياً على السلامة المصرفية (احمد, ٢٠١٢, ٤٤٢) ويشمل هذا المؤشر ما يأتي (طلفاح, ٢٠٠٥, ٣٤) :-

أ- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للمصارف التجارية :- أن زيادة نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المصارف يعكس مشكلات حادة في السيولة , أي قد تكون هذه المصارف في حالة إعسار مالي .

التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف :- أن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين المصارف تدل على أن هناك مصارف أخرى تعد خطرة , وهناك أيضاً بعض الإجراءات تدل على أن وجود مصارف ذات مخاطرة كبيرة , فمثلاً التفاوت في كمية (الإقراض) المسموح بها بين مصرف وآخر أحياناً أو عدم رغبة بعض المصارف بإقراض مصارف أخرى , وهذا يدل على وجود مصارف ذات مخاطرة كبيرة.

ج- هيكل استحقاق الأصول أو الخصوم :- هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بينهما , وأيضاً تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة , وكلما زاد حجم التباين دلّ على أن المصارف تعاني من مخاطرة في السيولة , كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المصارف في المدى الطويل.

ثانياً :- أسس ومعايير السلامة المصرفية

يمكن أن تكون المصارف التجارية ذات نظام مالي جيد ومستقر , إذا توفرت لديها درجة عالية من الثقة (إي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها) وأن الهدف الأساسي للمصارف هو تجنب الاضطرابات والتي من شأنها أن تسبب أضراراً وتكاليف كبيرة تقع على عاتق المصرف ومن أهم هذه الأسس (Jankovska, 2018, 336)

١. توفير استقرار مالي يتمثل في انخفاض نسبة التضخم , واستقرار أسعار الصرف .
٢. من الأسس المهمة أن يكون القطاع المصرفي قادر على تحمل الصدمات دون أن يعطي فرصة لتراكم الآثار السلبية .
٣. توفير الثقة ما بين المصرف والجمهور لأنها تعد من أهم الأسس التي يبنى عليها النظام المالي واستقراره .
٤. وضع خطط جيدة وسليمة من طرف الخبراء والمتمكنين من أجل السير الجيد, وعدم الوقوع في الصدمات غير المتوقعة .
٥. توفير نظم مالية عميقة ومتسقة ومرنة , لكي تعالج جميع الأزمات التي يمر بها القطاع المصرفي .
٦. ضمان مستوى مناسب من الأمن المالي للحماية من المخاطر المصرفية , وتحقيق الاستدامة المالية للنظام المصرفي .

أما المعايير فيمكن إجمالها بما يأتي (الحسيني, ٢٠٢١, ٢١٦)

هناك مجموعة من المعايير التي تساهم في إرساء قواعد السلامة المصرفية هدفها الكبير هو الوصول إلى تحقيق نظام مصرفي سليم ومستقر وتحقيق كفاءة عالية ومن أهم هذه المعايير هي:-

١. قدرة المصارف التجارية على صياغة السياسات المالية والنقدية مع وجود الرقابة الفاعلة في قطاعها المصرفي, وقدرته على المقاومة والتصدي والتخفيف من حد الاختلالات الهيكلية الناجمة من الاقتصاد الحقيقي , لأن هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المصرفي على تحقيق السلامة المصرفية.
٢. الحد من الإفراط في المديونية , وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها .
٣. بناء نظام نقدي, وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدالة واستقرار (أي نظام مرتبط بالاقتصاد الحقيقي
٤. تطوير أدوات وصيغ فعالة في إدارة المخاطر المصرفية , وتوزيعها لا المتاجرة بها والمراهنه عليها.
٥. الحوكمة والشفافية , في نشاط القطاعات المصرفية وعلاقتها بالأطراف المتصلة بها .
٦. إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين .
٧. تفعيل دور الدولة في رعاية النظام المالي والمصرفي والرقابة على المعاملات والأنشطة المصرفية لتحقيق سلامة القطاع المصرفي .

ثانيا :- آليات تحقيق السلامة المصرفية

أن غياب النظام المالي يعرقل سير العمليات المصرفية , لذا لابد من الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتي يمكن إيجازها بما يأتي (Alessandri & Haldane, 2009, 7) :-

١- **التأمين على الودائع :-** يساهم التأمين على الودائع في الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي ؛ وذلك من خلال اتجاهين أولهما : أن نظام التأمين على الودائع يقوم بحماية المتعاملين والمودعين من الأوضاع والاقتصادية والاجتماعية , ثانيهما : تخفيض المخاطر النظامية عند حدوث انهيار في الجهاز المصرفي فإن التأمين على الودائع يقوم بالحد من الهلع المصرفي الذي يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم من المصارف مما يؤدي إلى التخريب الذاتي للمصارف من طرف مودعيه .

٢- **الرقابة المصرفية :-** أن هدف الرقابة المصرفية هو تحقيق سلامة القطاع المصرفي , وذلك من خلال إرساء أسس ومعايير ملائمة و موثوقة , تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين , وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام المصارف بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافية , التنظيم الاحترازي والأشراف على النظام المالي أحد العوامل الرئيسة التي تساهم في الحد من إخفاقات المصارف من الأزمات المصرفية .

٣- **قرض الملجأ الأخير :-** أوضحت الأزمات المالية والمصرفية الدور الذي يمكن للبنك المركزي أن يلعبه في استعادة السلامة المصرفية من خلال التدخل بـ (ضخ السيولة) , لأن مشكلة نقص السيولة هي نقطة انطلاق الأزمات والاضطرابات المصرفية التي إذا لم يتم احتواءها بسرعة تتحول إلى أزمة مالية أو اقتصادية ؛ لذا يقوم البنك المركزي بالتدخل من أجل الحفاظ على سلامة المصارف التجارية .

المبحث الثالث

واقع المصارف التجارية العراقية

تعد المصارف التجارية من القطاعات المنظمة تنظيميا عاليا , وتعتمد فكرة إنشاء المصارف على أساس وجود فائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق ومن جانب آخر وجود من يرغب بإنفاق أكثر من دخله سواء للاستهلاك أو للاستثمار مما يتطلب إنشاء مؤسسة تقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من العجز في التمويل وهو بذلك أساس عمل المصارف إذ أنها تعد مؤسسة تقوم (بالتوسط) بين المودعين والمقرضين , سواء كانت الحاجة إلى التمويل بشكل قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو خدمات مصرفية أخرى , وتعد المصارف التجارية من الضروريات الأكثر أهمية في الحياة الاقتصادية وتعد احد المحفزات الأساسية للتنمية الاقتصادية , هذا ما دفع البنك المركزي على اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات المتقدمة التي تعمل على تطوير عمل المصارف والارتقاء بالبنية التحتية لها وذلك لأهميته في تمويل الأنشطة الاقتصادية , ساعد ذلك على اتخاذ بعض الإجراءات ومن أهمها زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي , كذلك وضع الضوابط لمنح الائتمان

النقدي والتعهدي. لقد حقق القطاع المصرفي نتائج جيدة عام ٢٠١٠، وهذا ما ساعد على تطوير مناخه الاستثماري من أجل الوصول إلى الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي، ودعم ملاءته المالية من خلال تحديث الإطار التشريعي ومراجعته، وتوفير الخدمات المصرفية والمالية محلياً ودولياً.

أولاً:- أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية العراقية

١. قلة الكثافة المصرفية في العراق (أي عدد فروع المصارف على عدد السكان) إذ يبلغ هذه الكثافة مصرفاً واحداً لكل (١٠٠٠) شخص تقريباً.
٢. ضعف الثقافة المصرفية لدى بعض أصحاب رؤوس الأموال، ومتطلبات أعمال الصيرفة، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة، التي وضعت بشكل أساسي لصالح النظام المصرفي.
٣. غياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي، مثل شركات التأمين على الودائع، وشركات التأمين على القروض، أو مكاتب لدراسة وتحليل الأخطار المصرفية.
٤. ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف التجارية وعدم توافر وسائل الاتصال السريعة التي تتطلبها ظروف العمل الجديدة.
٥. ضعف الخدمات المصرفية في العراق، بالمقارنة مع عدد نوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية (صالح، ٢٠١٨، ٨٧).

ثانياً:- تطور وانتشار الكثافة المصرفية

يعد مؤشر الكثافة المصرفية من المؤشرات التي تقيس مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد، إذ يتم ذلك من خلال احتساب عدد الفروع لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة، فإذا كان مستوى الكثافة المصرفية مرتفعاً (أكبر من ١) فإن ذلك يعني انتشار الخدمات المصرفية بصورة جيدة، أما إذا كان دون مستوى (١) فإن ذلك يعني عدم انتشار الجهاز المصرفي في الاقتصاد بشكل تام. ويتضح من الجدول (١) أن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مستمران بالمحافظة على مستويهما المنخفض في العراق، إذ أن حجم الانتشار المصرفي في العراق لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية، فقد بلغت (٢,٨٠٪) عام ٢٠١٠ وأصبحت (٢,٢٩٪) في عام ٢٠١٦، في حين كانت هذه النسبة (٣,٢٨٪) عام ٢٠١٥، وأن الانخفاض في عام ٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٥ كان نتيجة عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف، مقارنة بعدد سكان العراق المتزايد لأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، إما مؤشر الكثافة المصرفية المقاس بعدد (ألف نسمة) لكل فرع فهو الآخر، لم يتغير كثيراً في العراق أثناء المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) إذ ظل محافظة على نسبة أكثر من (٣٠٪) ألف نسمة للفرع الواحد، في حين كانت هناك زيادة في عام ٢٠٢٠ إذ بلغت (٤٥,٠٦٪)، بعدما كانت (٤٤,٢٥٪) عام ٢٠١٩، وصاحب هذا الانخفاض في

الانتشار المصرفي , (٢,٢٥٪) عام ٢٠١٩ وأصبح عام (٢,٢١٪) عام ٢٠٢٠ , نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق , أما في عام ٢٠٢٠ فقد صاحب ذلك زيادة بسيطة في عدد المصارف إذ بلغت (٨٩١) فرعاً مقارنة بعام ٢٠١٩ البالغة (٨٨٨) فرعاً .

الجدول (١)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

المؤشر السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية٪	الانتشار المصرفي٪
2010	32489	912	35.6	2.80
2011	33338	929	35.9	2.78
2012	34207	990	34.6	2.89
2013	35095	1042	33.7	2.96
2014	36004	1204	29.9	3.34
2015	36933	1213	30.4	3.28
2016	37883	866	43.74	2.29
2017	37140	848	44.05	2.27
2018	38200	865	44.16	2.26
2019	39300	888	44.25	2.25
2020	40150	891	45.06	2.21

-المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى:

-البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث , التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

*الكثافة المصرفية=عدد السكان(ألف نسمة) / عدد الفروع

**الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان(نسمة ١٠٠٠٠٠)

المبحث الرابع

تحليل مؤشرات السلامة المصرفية

يمكن توضيح أهم المؤشرات المصرفية وهي كالآتي:

أولاً:- مؤشر كفاية رأس المال

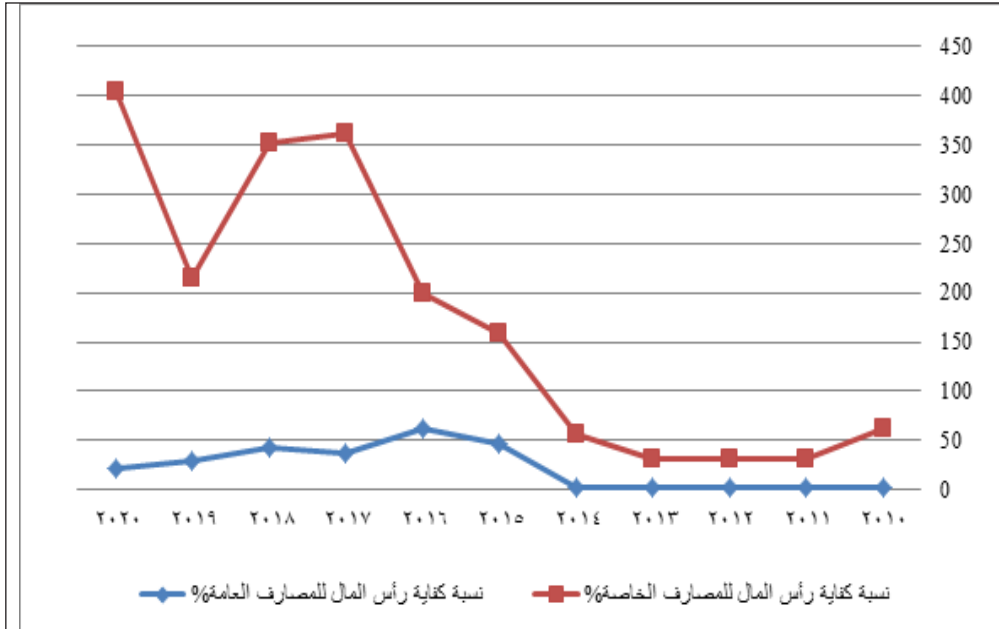
يعد مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية التي تستعمل لقياس درجة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, المخاطر التشغيلية) لدى المصارف التجارية, وذلك لأجل حماية أموال المودعين وتعزيز استقرار وسلامة الجهاز المصرفي (٤, ٢٠١٦, Aspal&Dhawansanjeev, وتعد نسبة كفاية رأس المال ضرورية لحماية المصارف من الإفلاس وغيرها , وتعد أيضاً من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة , وكلما

زادت هذه النسبة قلت احتمالية المخاطر المصرفية , وترتفع تبعا لذلك درجة الملاءة المالية للمصارف التجارية والعكس صحيح , فإن نسبة كفاية رأس المال تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية , بحيث لا تقل حجم رأس مال المصرف عن (١٢٪) التي يحددها البنك المركزي العراقي , فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها . ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول (٢) بلغت نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية في العراق للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٠) (٢٪) , وهي نسبة منخفضة , اقل من الحد الأدنى المقدر (١٢٪) الذي حدده البنك المركزي , وهذا النسبة المنخفضة تسبب تشوه في الميزانية والذي تمثل بضالة رأس ماله ووجود الديون , فضلاً عن الخسائر الحربية , أما في عام ٢٠١٦ ارتفعت النسبة إلى (٦٣٪) , إذ يلحظ أن نسبة الكفاية تحسنت وارتفعت مقارنة مع عام ٢٠١٥ البالغة (٤٦٪) , بسبب انخفاض الموجودات المرجحة للمخاطر داخل وخارج الميزانية , ثم انخفضت إلى (٣٨٪) عام ٢٠١٧ بسبب ارتفاع الموجودات المرجحة للمخاطر , أما في عام ٢٠٢٠ بلغت (٢٢٪) وهي منخفضة عن نسبتها في عام ٢٠١٩ البالغة (٢٩٪) , وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف الحكومية , مما يشير إلى ارتفاع الموجودات المرجحة للمخاطر , وهذه النسبة على الرغم من انخفاضها إلا أنها تعكس كفاية وقدرة المصارف على مواجهة المخاطر , إذ أن هذه النسبة اكبر من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (١٢٪) .

أما فيما يخص **المصارف الخاصة** فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال (٦٠٪) عام ٢٠١٠ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعام ٢٠١٣ البالغة (٣٠٪) وذلك بسبب تحفظ المصارف الخاصة على منح الائتمان , وقيامها برفع رؤوس أموالها لتلبية قرار البنك المركزي العراقي الصادر عام ٢٠١٢ البالغ (٢٥٠) مليار دينار عراقي في غضون ثلاث سنوات , فضلاً عن تحقيق الأرباح , ثم وصلت إلى (٥٤٪) عام ٢٠١٤ , أما في عام ٢٠١٦ سجلت ارتفاع إذ بلغت (١٣٧٪) وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة مع عام ٢٠١٥ البالغة (١١٣٪) , ثم استمرت بالارتفاع إذ بلغت (٣٨٢٪) عام ٢٠٢٠ وهي نسبة مرتفعة إذ ما قورنت مع عام ٢٠١٩ البالغة (١٨٦٪) , على الرغم من ارتفاع رأس مالها , ألا أنها تعكس انخفاض كبير في المخاطر التي تواجهها المصارف الخاصة في العراق , وأن هذه النسبة مرتفعة جداً وتتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي البالغة (١٢٪) . ومن خلال ذلك يلحظ وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة في العراق , وذلك بسبب ارتفاع إجمالي رأس مال المصارف الخاصة , مقارنة مع المصارف العامة .

الشكل (١)

مؤشر كفاية رأس المال للمصارف العامة والخاصة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)



-المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (٢)

ثانياً:- مؤشرات جودة الموجودات في المصارف التجارية العراقية

١- القروض غير العاملة إلى رأس المال

أن ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية, ومن ثم التأثير على سلامة هذه المصارف, وهذا ما يظهر لدى المصارف الحكومية العراقية نتيجة ضخامة حجم قروضها, وصغر حجم رؤوس أموالها, وأن زيادة هذه النسبة في ميزانيات المصارف قد يدل على وجود مخاطر مصرفية تمنع من توفير سلامة المصارف التجارية, ومن خلال الجدول (٣) تبين أن نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال في عام ٢٠١٠ بلغت (١٠٢,٤٪) ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (١١٧,٦٪) في عام ٢٠١١, ومن ثم انخفضت إلى (٨٤,٢٪) في عام ٢٠١٢, واستمرت بالانخفاض إذ بلغت (٢٥,٨٪) عام ٢٠١٣, أما في عام ٢٠١٨ ارتفعت نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال (٣٢,٤٪) وذلك نتيجة ارتفاع القروض غير العاملة, أما في عام ٢٠٢٠ عادت النسبة بالانخفاض إذ بلغت (٢٦,٢٩٪), وأن سبب هذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع رأس مال المصارف التجارية بعد استجابة المصارف العاملة في القطاع المصرفي لتعليمات البنك المركزي العراقي برفع رؤوس أموالها, مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية.

الجدول (٢)

مؤشرات جودة الموجودات في المصارف التجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) (%)

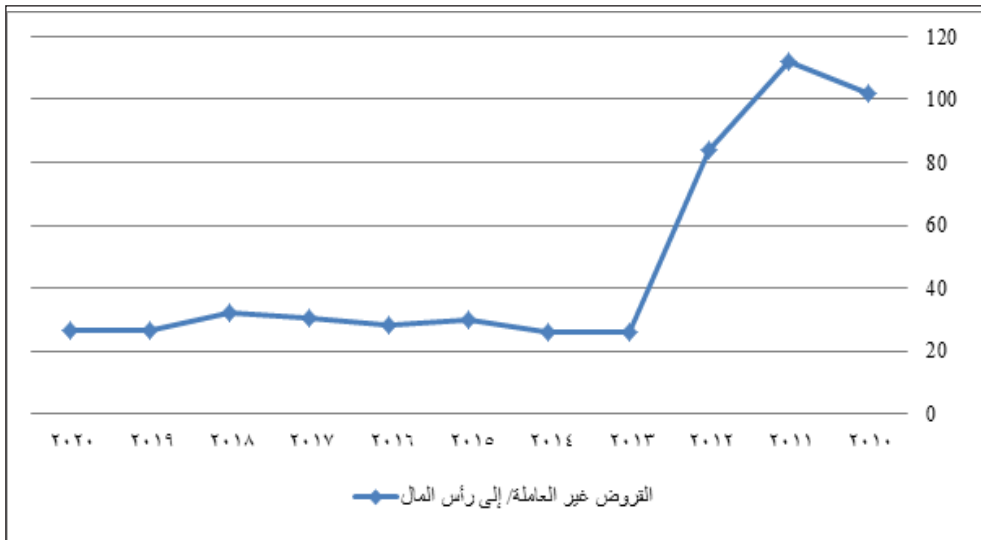
السنوات المؤشر	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
القروض غير العامة/ رأس المال	26.29	26.76	32.4	30.3	28.5	30.1	25.9	26.1	84.2	117.6	102.0

-المصدر من إعداد الباحثة استنادا إلى

-البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

الشكل (٢)

مؤشر جودة الموجودات في المصارف التجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)



-المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (٣)

ثالثا :- مؤشرات جودة الربحية في المصارف التجارية العراقية

١ - نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات

تعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المصارف التجارية في تحقيق الاستخدام الأمثل لموجوداته المتاحة, كما إنها تعبر عن العلاقة بين الدخل إلى إجمالي الموجودات (الأصول) , وتقاس قدرة أداء

المصرف على توليد الدخل عن طريق استخدام موجودات المصرف استخداماً أفضل , فكلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في استخدام موجوداته والعكس صحيح (٦٩ Lawrence, 2009) يتبين لنا من خلال الجدول (٤) أن نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات بلغت (٢,٠٩٪) عام ٢٠١٠ ثم انخفضت إلى (٠,٦٤٪) في عام ٢٠١١ , ثم استمرت بالانخفاض لغاية ٢٠١٥ إذ بلغت (٠,٤٦٪) وأن سبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض ربحية المصارف قياساً بحجم الموجودات المرتفعة , فضلاً عن أن سيولة المصارف مرتفعة جداً , وهذا ما ينعكس على سلامة المصارف التجارية , ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٠,٥٣٪) في عام ٢٠١٨ , مقارنة بعام ٢٠١٧ البالغة (٠,٨٥٪) , , أما في عام ٢٠٢٠ فقد ارتفعت نسبة العائد على إجمالي الموجودات من (٠,٨١٪) في عام ٢٠١٩ إلى (٠,٩٠٪) في عام ٢٠٢٠ , وأن هذا الارتفاع جاء على الرغم من تأثر العراق والعالم بجائحة كورونا , السبب الرئيسي هو توجه البنك المركزي العراقي على حث المصارف على منح الائتمان , عن طريق عدد من المبادرات التي يقدمها البنك للمصارف , بالإضافة إلى ارتفاع أرباح المصارف التجارية

٢- نسبة العائد إلى حقوق الملكية

وهي نسبة مالية تبين مقدار الربح الذي حققه المصرف مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق المساهمين أو لحقوق الملكية المستثمرة أو الموجودة في الميزانية العمومية , كما إنها تعكس هذه النسبة معدل العائد التي يحققه المستثمرون أصحاب رأس المال في المصارف التجارية , وكفاءة المصرف ودرجة نجاحه في تحقيق أرباح من كل وحدة حقوق ملكية , وتوضح هذه النسبة مقدار صافي الدخل على شكل نسبة مئوية من حقوق المساهمين , أي أنها تقيس الربحية من خلال تحديد مدى كفاءة عمل المصارف في استخدام رؤوس الأموال المستثمرة لتوليد الأرباح , ويتكون حق الملكية من (رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة) , وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية يدل ذلك على الإدارة الكفوءة للمصرف , وبالعكس في حالة الانخفاض (Hempel & Coleman, 1994, 64). ويبين لنا الجدول (٣) أن نسبة العائد إلى حقوق الملكية بلغت (٢٦,٢٪) عام ٢٠١٠ , ثم انخفضت إلى (٢١) عام ٢٠١١ , وبلغت أعلى نسبة لها (٢٦,٧٧) في عام ٢٠١٢ , ثم أخذت النسبة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض , وبعد ذلك وصلت أدنى نسبة لها (٤,٣٧) عام ٢٠١٨ , أن هذا التراجع في نسبة العائد إلى حقوق الملكية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ناتجة عن زيادة عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي , وتوسع رأس المال الذي يتعين على المصارف توفيره بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي , , وأن تراجع هذه النسبة يؤدي إلى تراجع عدد المستثمرين الماليين , مما يؤدي إلى تراجع رأس مال المصارف وهذا ما يؤثر على تراجع سلامة القطاع المصرفي.

الجدول (٣)

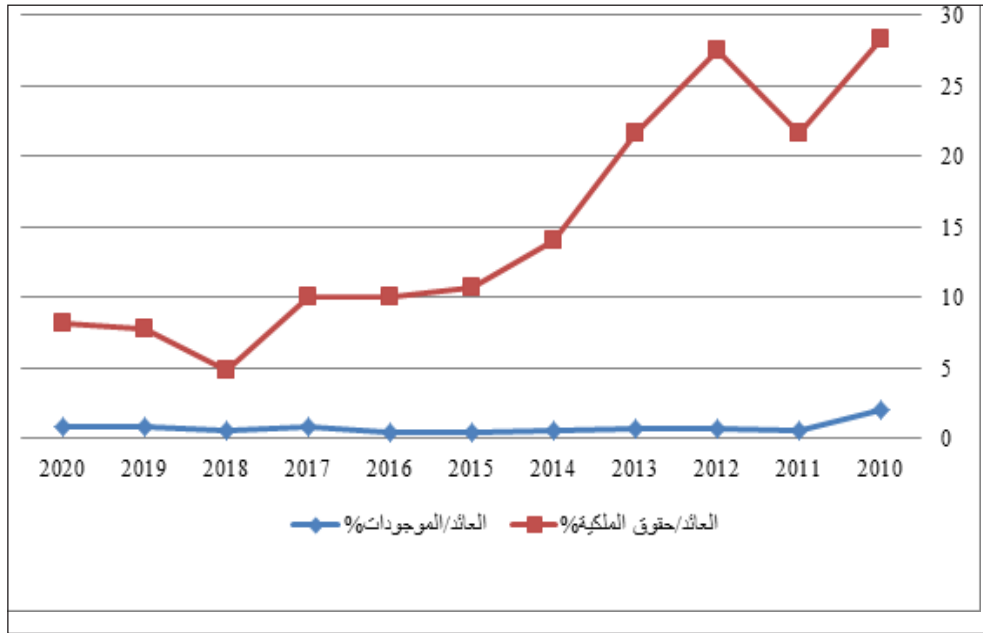
مؤشرات جودة الربحية في المصارف التجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات المؤشر
0.90	0.81	0.53	0.85	0.51	0.46	0.54	0.67	0.78	0.64	2.09	العائد/الموجودات
7.33	6.96	4.37	9.22	9.57	10.2	13.52	21.00	26.77	21	26.2	العائد/حقوق الملكية

-المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للإنذار المبكر، الربع الرابع، ٢٠٢٠، ص ١٨.

الشكل (٣)

مؤشرات جودة الربحية في المصارف التجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)



-المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (٤)

رابعاً:- مؤشر جودة السيولة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في المصارف التجارية العراقية

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، إذ أنه يشير إلى مقدار ما يحتفظ به المصرف من موجودات سائلة تتمثل (نقد لدى البنك المركزي، نقد في الصندوق، الأرصدة السائلة الأخرى). أن الزيادة في هذا المؤشر يؤدي إلى زيادة سلامة عمل المصارف التجارية، لأن

هذا يعكس الزيادة في الموجودات قصير الأجل التي تواجه المصارف التزاماتها لأخرى بها من سحبات المودعين. ويلاحظ من خلال الجدول (٥) إن هذه النسبة لدى المصارف التجارية في العراق بلغت في عام ٢٠١٠ (١٧٩,٠٪) , وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعام ٢٠١١ والبالغة (١٣٨,٧٪) , وفي عام ٢٠١٢ بدأت النسبة بالارتفاع إذ بلغت (١٤٦,٣٪) , واستمرت بالارتفاع حتى نهاية ٢٠١٦ , التي بلغت (٢٢٨,٦٪) وهذه الزيادة تدل على انخفاض المخاطرة لدى المصارف التجارية , وفي عام ٢٠١٧ بدأت النسبة بالانخفاض إذ بلغت (١٥٢,٨٪) واستمرت بالانخفاض حتى وصلت في نهاية ٢٠٢٠ إلى (٦١,٧٣٪) , وهذا الانخفاض جاء نتيجة للزيادات المتلاحقة في إجمالي حجم الودائع , لأن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة إلا أن الاحتفاظ بهذه النسبة المرتفعة ينعكس سلباً على العائد والربحية لدى المصارف إذ أن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصارف عوائد مالية كبيرة , ومن ثم فإن انخفاضها يعكس توجهها واضحاً نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض.

الجدول (٥)

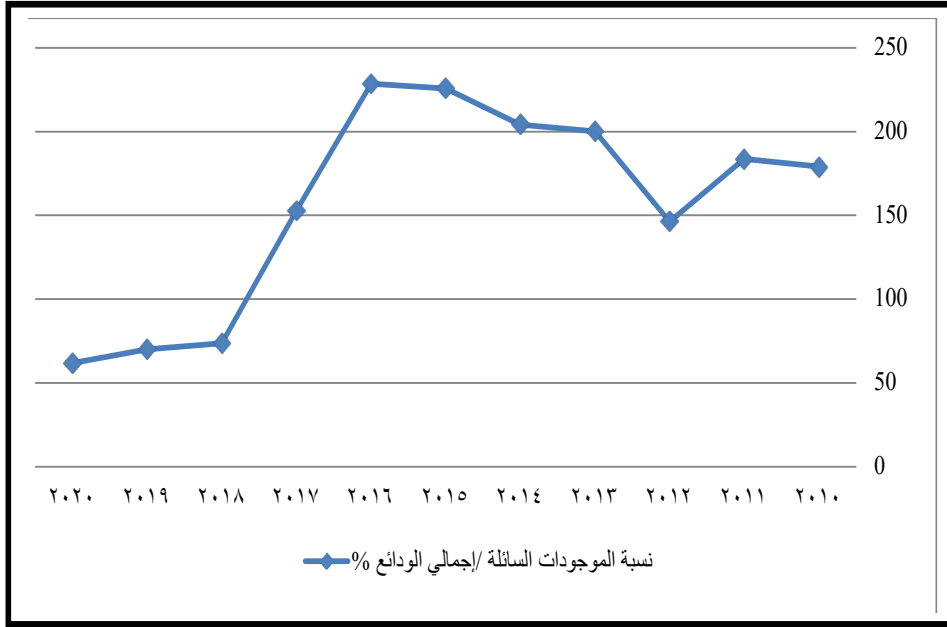
مؤشر جودة السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) (٪)

السنوات المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	١٧٩,٠	١٣٨,٧	١٤٦,٣	٢٠٠,١	٢٠٤,٢	٢٢٥,٧	٢٢٨,٦	١٥٢,٨	٧٣,٧٣	٧٠,١٠	٦١,٧٣

-المصدر من إعداد الباحثة استناداً إلى-البنك المركزي العراقي ,دائرة الإحصاء والأبحاث , التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

الشكل (٤)

مؤشر جودة السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)



-المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (٤)

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

١. تعد مؤشرات السلامة المصرفية مهمة بالنسبة للمصارف التجارية , ذلك بسبب المخاطر التي تتعرض لها المصارف , في ظل وجود هذه المؤشرات من الممكن ان تتعرف المصارف على بعض الأزمات المصرفية واتخاذ بعض الإجراءات المناسبة لها .
٢. ان تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية ساعد صانعي السياسات والمنظمين من تحديد نقاط القوة والضعف , لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمات أو انتكاسات تعرقل عمل المصارف .
٣. نلاحظ أن المصارف التجارية حققت شبه متقارب لمؤشر جودة الربحية (العائد إلى الموجودات) إثناء المدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)
٤. أن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية يتميز بوتيرة تصاعدية إثناء مدة الدراسة.

٥. أن الزيادة مؤشر جودة السيولة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) (يؤدي إلى زيادة سلامة عمل المصارف التجارية , لان هذا يعكس الزيادة في الموجودات قصير الأجل التي تواجه المصارف التزاماته الأخرى بها من سحبات المودعين.

ثانياً:- التوصيات

١. اعتماد مجموعة اكبر واشمل من المؤشرات والنسب , التي تعبر بشكل فعال عن سلامة المصارف التجارية , وتؤخذ بنظر الاعتبار خصوصية نظام العمل المصرفي كما يجب العمل بمؤشرات السلامة المالية والاعتماد عليها لمعرفة متانة وقدرة عمل المصارف التجارية.
٢. الالتزام بجميع النسب المعيارية التي يفرضها أو يحددها البنك المركزي, وذلك لتجنب أي مخاطر ممكن أن تتعرض لها المصارف في حالة حدوث خلل في هذه النسب أي في حالة إذا كانت النسب اكبر أو اقل من النسب المحددة.
٣. يجب تطوير آليات التعامل مع المخاطر المصرفية , وذلك من خلال توضيح بعض الأساليب المصرفية , ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية لتقويم العلاقة بين مؤشرات السلامة المصرفية.
٤. يجب على المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات ولجنة بازل أن تضع تعليمات صارمة فيما يخص السلامة المصرفية والإزام المصارف بتطبيقها.

المصادر العربية

١. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)
٢. البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, التقارير السنوية للاستقرار المالي للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)
٣. الحسيني , وليد حمدي, نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن أثر الشمول المالي للخدمات المالية المصرفية على الاستقرار المالي , مجلة الإدارة والتجارة الخارجية , العدد ٣ , ٢٠٢١ .
٤. د.أحمد طلفاح , مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , ٢٠٠٥ .
٥. أيمن عبد الله محمد , الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة في المصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة السودان , كلية العلوم الاقتصادية , مجلد ١٧ , عدد ١ , ٢٠١٦ .

٦. د.جمال هداش و الباحثة ياسمين ممدوح, تقييم السلامة المالية وفق أنموذج PATROL , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, جامعة تكريت , كلية الإدارة والاقتصاد, مجلة ١٧ , العدد ٥٥ , ج ١ , ٢٠٢١.
٧. رواء احمد يوسف , علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية , جامعة تكريت , كلية الإدارة والاقتصاد , مجلد ١٥ , عدد ٤٥ , ٢٠١٩.
٨. زيتوني عبد القادر , دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك , رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر , ٢٠٠٩.
٩. صالح, عدنان عودة, فوائض السيولة في المصارف التجارية و إمكانية استخدامها مع إشارة خاصة للعراق , (رسالة ماجستير غير منشورة) , الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والاقتصاد , ٢٠١٥.
١٠. صندوق النقد الدولي , مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية , أبو ظبي , ٢٠١٧.
١١. كوثر طلحي , مقررات اتفاقية لجنة بازل الثالثة لتحقيق السلامة المالية للقطاع المالي دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي , جامعة الجزائر, مجلد ١٥ , العدد ١ , ٢٠٢١.
١٢. كيلان اسماعيل عبد الله , الاستقرار المالي باستخدام السياسة الاحترازية الكلية , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بغداد, كلية الإدارة والاقتصاد, ٢٠١٩.
١٣. محمد, محمد احمد , دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر , جامعة قناة السويس , كلية التجارة , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , ٢٠١٢.

المصادر الأجنبية

1. Anita Jankovska , Baltic Journal of Economic Studies , Vol.4 , No.4 , 2018.
2. Batunanggar ,Wimboh , Effective Financial System Stability Framework, the seacen library , Kualulumpur , Malaysia , 2007.
3. Capraru ,B.&Ihnatov ,Banks profitability in selected central and East-ern European countries , procidia Economics and finance , 2014.
4. Consultative, paper issued the Basel committeeon Banking supervision , A new capital Adequacy framework ,2002.

5. Financial Stability Board , Financial Stability Implication from Fin Tech ,27, June, 2017.
6. Frederic , Mishkin, Financial Markets And Institution Addison Wesley long man Inc, 5rd Ed. U.S.A, 2005.
7. Georg Hempel&Donalg Coleman , Bank Management, John wily & son , Inc U.S.A ,1994.
8. Gersl and Hermank , Financial stability indicators , Advantages and disadvantages of their use in the assessment of financial system stability , in financial stability Report , Czech National Bank (CNB) , 2006.
9. Gitman Lawrence, Principles of managerial finance , 12Th Ed,2009.
10. Main, Frankfurt am , Risk Measurement and systemic Risk, Kaiserstrasse , Germany , 2007.
11. parveshkumarAspal&Dhawansanjeev, Camels Rating Model for Evaluating financial performance of Banking sector :ATheoretical perspective, International Journal of system modeling and simuation, Vol 1,2016.
12. Schinasi,Garry . , Defining financial stability , International monetary fund , 2004.